• إذ يشعرون تلك الأفعال إذا نجمت عنها أفعال حسنة لهم ؛ وتصفو لها إذا كانت غير مرغوبة لديهم .

• في هذه الثقافة الأفراد لا يتحركون والجماعات لا يتحركون من أجل التأثير في عمل السلطة والسياسة العامة ، إنما هم مبعدين عن النظام السياسي .

* ✓ الثقافة السياسية المشاركة :

• وهي الثقافة التي يكون فيها المواطنون فاعلين و يشعرون أنهم قادرون على التأثير على السلطة السياسية ، وبالتالي مندمجات السياسة العامة .

• هذه الثقافة تجعل الأفراد يتدخلون بشكل طبيعي و يشاركون في الحياة العامة ، من خلال مؤسسات (الإنتخابات ، الأحزاب السياسية ، جماعات المصالح والضغط ...) .

✓ . الثقافة السياسية التوافقية :

• حيث يميل المواطنون باختلاف توجهاتهم إلى الإتفاق والتوافق حول ماهية المشكلات الرئيسية للمجتمع ، وحول كيفية حلها والوسائل المناسبة لإتخاذ القرارات .

✓ الثقافة السياسية التصارعية :

• وهي الثقافة التي يكون فيها المواطنون منقسمين بشكل حاد : بإزاء ما يتعلق بشرعية النظام السياسي ، وكيفية حل المشكلات الرئيسية في المجتمع .

* دور الثقافة السياسية في عملية صنع السياسة العامة :

• الثقافة السياسية هي التي توجه السلوك السياسي لدى المواطنين أي هي لدى أفراد المجتمع وذلك لدى صناع السياسة العامة .

• أي أن الاختلاف في الثقافة السياسية يؤدي إلى الاختلاف في السياسة العامة . ففي بريطانيا مثلاً هناك فئة من المواطنين يعارضون الملكية (هذا ناتج عن ثقافة سياسية)

• الثقافة السياسية هي التي تحدد دور المواطنين تجاه السياسة العامة ، ونظرتهم إلى المشاركة فيها وطرق وحدود المشاركة .

• الثقافة السياسية تحدد نظرة المواطن تجاه النظام السياسي . وما مشاركته أو دونيته أو هامشيته أو سلبيته مقاطعة للسياسة العامة وعدم التجاوب معها .

- إذا تؤثر الثقافة السياسية في السياسة العامة من خلال في جوانب :
  - تحدد الكيفية التي تصاغ بها السياسة العامة وفق النصوص الأساسية (الدستور) التي تنظم الممارسة السياسية .
  - تبين القدر المتاح لمختلف فعاليات المجتمع في المشاركة في تحديد الخيارات البديلة وتشكيل السياسة العامة ، فنظام الحكم الديمقراطي يتيح جوا من رحبا للنقاش والحوار المجتمعي ، بينما الأنظمة الشمولية تميل إلى منهج الإلزام وفرض الخيارات على المجتمع .
  - توضح مدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، فالدول ذات الأيديولوجية الشمولية تميل إلى الهيمنة على الإقتصاد والمجتمع وعلى العكس الأيديولوجيا الرأسمالية تميل إلى تقليص تدخل الدولة في العديد من مجالات الإنتاج والخدمات لتعطي مجالا أوسع للقطاع الخاص

* تعقيب حول مدى تأثير الثقافة السياسية في السياسة العامة؟ :
  - ونحن نؤمن تأثير الثقافة السياسية في السياسة العامة ، إلا أن التأثير نسبي وليس قطعيا ، وذلك من خلال الملاحظات التالية :
    - أن المجتمع الواحد قد تنتشر فيه ثقافات سياسية مختلفة نتيجة التباين الإجتماعي والجغرافي والعرقي واللغوي ....
    - أن القيم والمعتقدات والإتجاهات تؤثر في نوايا السياسيين من متخذي القرارات وصناع السياسات وليس أفعالهم .
  - إذا لابد أن تكون الثقافة السياسية بعدا هاما من أبعاد التحليل للسياسة العامة ، وينبغي عدم المبالغة في أثرها المؤكد في هذا الخصوص .

⑤ - الظروف الإجتماعية و الإقتصادية :-

- الظروف الإجتماعية و الإقتصادية مجتمعات لها تأثير بالغ ومباشر في الحياة السياسية والسياسة العامة ، وهو ما سوضحه .
- لقد رأينا أن السياسة العامة هي محصلة التفاعل والتنافس والتناقض بين الأفراد والجماعات ، وبين القنوات الرسمية والغير رسمية ، فتأتي السياسة العامة لإحداث هذا التوازن بين الأطراف المتنافسة والمتناقضة .
- يشكل النشاط الإقتصادي مصدرًا من مصادر التناقض بين المواطنين والجماعات من جهة ، والحكومة من جهة أخرى .

مثال :- قد يكون تعارض بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمشاريع الكبرى ، وبين أرباب العمل والعمال ، أو بين المنتجين والمستهلكين ...

هذه التناقضات هي أوجه للصراع فيها طرف ضعيف يشدد في تدخل الحكومة بسياسة عامة لضبط هذا التنافس أو الصراع ، أو حماية الطرف الضعيف .

- السياسة العامة تحكمها المعطيات الإقتصادية وتذبذبات السوق فمسئولي الإقتصاد الكلي وأولوياته يتبع هذه المعطيات (التقشف) .
- أيضًا الصراع الإجتماعي وما يولده من تناقضات يولد أيضًا احتجاجات تدخل الحكومة ، ومزاج السياسة العامة تتأثر بدرجة الإنسجام الإجتماعي أو الإنقسام .
- إن الظروف الإجتماعية والإقتصادية هي التي تحكم في طبيعة السياسة العامة فالسياسات الإقتصادية تختلف بين حالة الإنتعاش والركود في السياسة الضريبية ورفع الأجور ، ودعم المستهلكين ...
- السياسات الإجتماعية تحتم بالرعاية الفقراء والمتابعين والتعليم والصحة تحكمها ظروف مجتمعية تتحكم في صناع السياسات العامة كيفية التدخل .

③ - الظروف والمتغيرات الدولية والعالمية :-

- الدول اليوم تقع تحت تأثير وواجهة العديد من الظروف والمتغيرات الدولية، وأول ما ينعكس على السياسة العامة .
- فالدول في مواجهة واضحة وعلنية مع الظروف والمتغيرات ذات الطبيعة الدولية نذكرها في التالي :-

✓ التقنية :- . تتحكم الحاسوب في كل ميادين الحياة، والتطور السريع الذي تعرفه .
. متطلبات نظام الجودة (أسماء ملة (عولمة المتطلبات) .

✓ تحولات التغير في الخدمات الإقتصادية :-
. اهتزاز أمن السوق .
. تذبذب أسعار المواد الأولية .
. تذبذب العملة الأجنبية .

✓ المنافسة العالمية :- .
. التنافس بين الشركات العابرة للقارات والدول .
. الإندماجات والإتحادات (مفيدة للبعض وخسارة للآخرين) .
. فرض السلع المستوردة في السوق المحلية .

✓ الإتجاهات الإجتماعية :-
. عولمة الجريمة . . إنفتاح التعليم . انهيار دور الأسرة (تكاليف الزواج ... فشل الزواج ...) .

✓ العلاقات الدولية :- . انهيار الإتحاد السوفياتي .
. الدور الأمريكي والغربي المتدخل في الدول ...
. قوى صاعدة أو صعدت (الصين، الهند، تركيا، جنوب إفريقيا ..)
. التهديدات الأمنية .
. الثورات وتصديرها .

✓ عولمة الإقتصاد :- أصبحت اقتصاديات الدول خاصة الصغيرة يعتمد على اقتصاديات الدول الكبرى، وعاملين آخرين :-
. وجود مؤسسات ومنظمات دولية تتحكم باقتصاديات الدول (البنك والصندوق النقد، منظمة التجارة العالمية ...)

- السياسات العالمية :- تتضمن الدعوات إلى :-
  - الليبرالية الجديدة :- الدعوة نحو اقتصاد السوق المتحرر .
  - الديمقراطية في مجال الحكم .
  - الاعتراف بحقوق الإنسان
  - الدعوة إلى التقليص من تدخل الدولة والحكومة، وهيمنة الحكام
- التنمية البشرية :- تفعيل دور التنمية البشرية .
  - وفق معايير قياس معدلات النمو
- حماية البيئة :- حيث أن المشكلات البيئية لا يمكن مواجهتها إلا بالتعاون العالمي
- فكرة العولمة :- بوصفها فكرة مضادة للحدود والحواجز التنظيمية المطبقة داخل الدولة .
- فكرة الحكم الصالح :- كمصطلح عالمي يطرح عديد القضايا الحساسة .

مثل :- التدخل، الفساد، الديمقراطية، حقوق الإنسان، التنمية البشرية، الشفافية، سلطة القانون ... وغيرها من المفاهيم، التي باتت تشكل نزوعا أيديولوجيا جديدا تتأهبت المؤسسات الدولية والنظام الاقتصادي الدولي في الدعوة إليها والتشجيع أو الفرض بينهما.

⑤ - إستراتيجيات التأثير في عملية صنع السياسة العامة :-

- قبل أن تكون السياسة العامة مبلورة بصورة رسمية، فإن هذا المسار تتنازعه تأثيرات الفاعلين المختلفين، والهدف هو التأثير على الحكومة .
- هناك إستراتيجيات متعددة للتأثير على الحكومة، لفرض رؤيتها وسياساتها الخاصة :
- وهذه الإستراتيجيات هي :-

1- المساومة :-

- هي عملية تفاوضية بين جهتين يتم على إثرها تبادل الجهتين لما يقابله كل طرف من الطرف الآخر .
- المساومة تقوم على مبدأ (رابح رابح) .
- قد تتم بين المواطنين و صناع السياسة العامة (أو العكس، مثال :- شراء السلم) .
- أو بين بين البيروقراطيين و جماعات المصالح، أو الحزبية و جماعات المصالح ...
- أو بين الدول - أو بين أعضاء البرلمان
- المساومة هي الوصول إلى اتفاق بين الأطراف أفضل من عدم الاتفاق

- وتحدد خصائص نشاطات الحملة الانتخابية.

٢- التحالفات:

- التحالفات تعني اشتراك شخصين أو أكثر أو جهتين أو فاعلين مختلفين أو متناقضين في الأهداف عمومًا أو إزاء قضايا محددة، حيث يشرعان في توحيد قواهما من أجل تحقيق ذلك الهدف.
- التحالف غالبًا ما يتشكل من قبل فرقاء أو خصوم قد تكون متضادة فيما بينها، والذي يوحدها هو هذا الهدف الذي يتم التحالف من أجله بينهما.
- قد تكون التحالفات حسما للصراع المحتمل.

٣- المنافسة:

- تشكل المنافسة نشاطا يسعى من خلاله طرفان أو أكثر إلى تحقيق الهدف نفسه عند جميع الأطراف.
- مثال ذلك التنافس بين الأحزاب والمرشحين لإجراء صراع انتخابي.
كما تتنافس الدول في سبيل الحصول على مكاسب اقتصادية أو مكانة أو قوة إقليمية أو دولية.
- التنافس في السياسة العامة يكون:
في تبني القضايا وجدولتها، أي ما هي مضمون سياسة العامة التي تكون.
(كما تتنافس الأحزاب السياسية، بسواد بغية السلطات أو داخل كل سلطة).
- طبيعة النظام السياسي هي التي تحدد حالة المنافسة وامتدادها
(نظم يقتصر فيها التنافس حول المناصب السياسية: التنافس في المناصب المحلية دون المركزية؛ نظم تشجع التنافس على سياسة العامة؛ نظام الحزبين، نظام التعددية ...).
- يقوم مبدأ التنافس من خلال محاولة أحد الأطراف تحقيق السبق على منافسه دون تقديم أدنى فائدة لخصمه.
- قد يلجأ المتنافسون إلى المساومة حفاظًا على وجودهما (حالة تكوين الإئتلاف الحكومي، تعامل الحكومة مع المعارضة السياسية إزاء قرار ما).
- يأخذ التفاوض طريقًا عند فشل المنافسة أو المساومة.

ع - الصراع :-

- عندما لا يسفر تأثير مختلف الأنشطة (المساومة ، التكيف ، المنافسة) يكون الصراع نشاطاً سياسياً عند مجموعتين أو أكثر لتحقيق الأهداف.
- نتيجة الصراع أن طرفاً رابحاً وآخر خاسراً .
- أشكال الصراع - عنيفاً أو غير عنيف ، رسمي أو غير رسمي ، (اعتماداً على درجة القوة المستخدمة في الصراع) .
- يتوقف شكل الصراع على ما يسمح به النظام السياسي ، هل هناك قنوات رسمية مفتوحة للصراع .
- فكرة المجالس المنتخبة جاءت لتنظيم الصراع بين القوى السياسية المختلفة .
- الصراع يأخذ التنظيمات المختلفة تضبطه اللوائح والقوانين الداخلية .
- تتوقف مقدرة النظام السياسي على إدارة الصراع من خلال تبني قنوات دستورية وواقعية لتنظيم الصراع .
- الصراع ليس بين القوى السياسية فقط ، بل قد يكون بين جماعات الضغط وهي بصدد تحصيل امتيازات من مخرجات السياسة العامة .
- عدم تنظيم الصراع يجعل الصراع يتحول إلى الشارع وهنا يصبح الحكم عنيف .

ه - التعاون :-

- يحصل التعاون بصدد السياسة العامة عندما يقتنع جميع الفاعلين أو أكثرهم بأن إمكانهم الحصول على امتيازات أفضل بسبب الإتفاق على مضمون السياسة العامة .
- التعاون يشمل بين الفاعلين ، إذا كان لا يهدد أية جماعة سياسية .
- من خلال المقارنات أن التعاون في السياسة العامة ، يكون إزاء المسائل التي تفيد كل الفاعلين (زيادة معاشات التقاعد ...) .
- التعاون لا يجنده الكثير من الفاعلين لأنه قد يسفر عن فائدة لمجموعة واحدة دون الجماعات الأخرى .
- يتم الإستغناء عن التعاون إذا لم يكن الشعور والتنسيق بين الفاعلين متنامياً .

6- الإقناع :

- هي عملية عقلانية يقوم بها أحد أطراف السياسة العامة لجعل الآخرين يتقبلون ويتفهمون طروحات أو آراء السياسة العامة .
- أسلوب الإقناع يتطلب ثقافة سياسية تشاركية .
- توفر المعلومات والدقة والشفافية هو الذي يجعل أسلوب الإقناع ساريا .
- إقناع الكتل لوطنيتها بسياساتها العامة ، أسلوب ينم عن رغبة الكتلة بجعل سياساتها تلقى القبول المجتمعي .

الرسميون

ثامنا- الفاعلون في السياسة العامة في النظم المقارنة

- الجهات الصانعة للسياسة العامة -

- تنقسم الفاعلون في الأدبيات المتعلقة بالسياسة العامة إلى نوعين من الفاعلين : الفاعلون أو الجهات الرسمية والغير رسمية .

أ- الدستور كإطار لتدخل الفاعلين :

- إذا كان المدلول اللغوي للدستور يفيد التأسيس والتكوين والبناء في اللغة الإنجليزية (CONSTITUTION) فإن الاستعمال العربي لكلمة "دستور" يفيد الإشارة إلى ما يتعلق بالحكم ، وعادة تعني الإذن أو الترخيص .
- وبوجه عام فإن التعاريف التي تطرح لتحديد مفهوم الدستور تكون : إما لبيان الدستور كمنظم لشؤون السلطة ، أو القواعد الضامنة لحقوق الأفراد وحرياتهم .
- أما موضوع الدستور كوثيقة عليا في كل النظم السياسية فإنه يتناول ما يوصف بجملة هو " موضوع الدستور هو التأطير القانوني للظواهر السياسية / أي تحديد العلاقة بين الحكام والمحكومين / تحديد الحدود بين ما هو صالح للمجتمع ككل وللأفراد / ووسائل عمل الحكام لتنفيذ سياساتهم (الداخلية والخارجية / ....
- موضوع السياسة العامة في الدستور :
- يتناول مجموعة القواعد الأساسية التي تحكم طريقة اتخاذ القرار .
- يضع أطر صنع السياسة العامة وتقسيمها أفقيا وعموديا ، وما شابه ذلك ...
- يضع الدستور شروط التنافس السياسي ، حيث يعمل الأفراد والجماعات للتأثير في السياسات